المقدمة

تعد المعتزلة فرقة من أبرز الفرق الكلامية ، إن لم تكن أهم هذه الفرق على الإطلاق ، تأسيساً على أنها تعبّر – إلى حد كبير ، وكبير جداً – عن أصالة المفكرين الإسلاميين ، ذلك لأن علم الكلام مدين بوجوده كله إلى الإسلام .

وعندما نذهب إلى القول باعتبار المعتزلة ذات شأن يعتد به في مجال علم الكلام، فإن هذا القول ينبني على أساس من تلك المسائل الحيوية والهامة التي اهتم بها وعالجها رجال هذه المدرسة ، والتي كانت مسائل إسلامية تتصل كليةً بالنص الديني. ومن ثم فقد صار الشغل الشاغل لرجال مدرسة الاعتزال هو فهم النص الديني ، وتعقله ، والدفاع عنه. ولذلك فقد انتهت مدرسة المعتزلة – بشتى فرقها وطبقاتها – إلى أن العقل لا يتعارض مع النقل ،فإذا ما وجد تعارض ، أو تُصور هذا التعارض ، فإنه لا بد من تأويل النص – النقل – حتى يتفق مع العقل ، دون أن يخل ذلك بعادة اللسان العربي في التجوّز. ولذلك فقد صح القول بأن المعتزلة تجعل الشرائع التكليفية مبنية بناءً عقلياً ثم سمعياً ، على حين يذهب أهل السنة إلى اعتبار الشرائع التكليفية سمعية بإطلاق ، وتذهب البراهمة إلى اعتبار الشرائع التكليفية عقلية بإطلاق[1] .

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن المعتزلة إن لم يكونوا فلاسفة ، فإنهم أقرب مدارس المتكلمين إلى الفلسفة ، ذلك لاعتزازهم – المعتزلة – بالعقل ، والأخذ بالتفكير العلمي ، إلى حد يقترب بهم – إلى درجة ما – من الفلاسفة ، حتى نجدهم وقد اتخذوا موقفاً عقلياً خالصاً فهموا به النص الديني ، وواجهوا به – في الوقت نفسه – الفلسفة اليونانية[2] .

---

[1]- أبو الفتح الشهرستاني :الملل والنحل .تحقيق .محمد سيد كيلاني .مطبعة الحلبي .القاهرة ١٩٧٦م ج١ ص٤٥، ١٠١ ، ج٢ ص٢٥١

[2]- القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي :المحيط بالتكليف .تحقيق .عمر السيد عرمي .الدار المصرية للتأليف والترجمة .القاهرة .ص٣٣، القاضي عبد الجبار :المغني في أبواب التوحيد والعدل .ج١١ " التكليف " تحقيق د.محمد علي النجار .الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .القاهرة ص٨٥ ،٨٧، أبو رشيد النيسابوري :المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين .تحقيق د.معن زيادة ،د.رضوان السيد .دار الاتحاد . بغداد ،بيروت ١٩٧٩م ص٥٠ ،الصاحب بن عباد :التذكرة في الأصول .تحقيق د.محمد حسن آل ياسين .بغداد ١٩٥٤م ص٨٧ ،طاش كبرى زادة :مفتاح السعادة .تحقيق .كامل كامل بكير ،عبد الوهاب أبو النور .دار الكتب الحديثة ج٢ ص١٩٩ ،د.محمد عبد الهادي =

وتجتمع المعتزلة على هدف واحد : هو إثبات وجدانية الله تعالى ، إلهاً عادلاً حكيماً صادقاً ، ومن ثم اعتقدت كل فرق المعتزلة – قدماؤهم ومحدثوهم – في القول بالأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، وإثبات الوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1] .

وأصبح رجال المعتزلة – العلماء والمحدثون – يوالون من يوالون ويعادون من يعادون على أساس من هذه الأصول الخمسة[2] .

ولما كانت المعتزلة – مما سبق ، ومما سيتبين لنا من خلال هذه الدراسة – تعلي من قدر العقل ، وتقدمه على ما سواه ، لزم علينا أن نقدم الفكر الاعتزالي ليكون مَعلماً في الطريق ، ذلك إذا أردنا أن نربط الفروع بالأصول والخلف بالسلف ، ربطاً يكون هدفه التقدم للأمام ، وليس الوقوف محل السير .

لقد كان الفكر الاعتزالي فكراً عملياً ، على درجة عالية – إبان عصره – ،وكان – كذلك – فكراً طموحاً يعبر عن المسؤولية بمستوياتها الفردي والجماعي ، الأخلاقي والسياسي ، مما يفتح المجال أمام الإنسان ذي الإرادة الحرة ليكون مسؤولاً عن أفعاله ، وغير مضطر ولا مجبور عليها .

وكان هذا الفكر – أيضاً – هو صاحب أول وأهم الخطوات نحو تنقية التوحيد ليكون خالصاً مما شابه على أيدي بعض الجماعات التي انتسبت للإسلام وجعلت من البشر أنداداً لله تعالى ، ولذلك فقد رفعت المعتزلة مقولة مخالفة القديم لكل المحدثات،

= أبو ريدة :إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية .مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .مصر ١٩٤٦م ص٦٧

[1]- القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة .تحقيق د.عبد الكريم عثمان .مكتبة وهبة .القاهرة ١٩٦٥م ص١٣٦، أبو الحسين الخياط :الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد .تحقيق د.نيبرج .مكتبة الكليات الأزهرية .القاهرة ١٩٨٨م ص١٢٧ ،أبو رشيد النيسابوري :المسائل في الخلاف .ص١٠.أبو الحسن الأشعري :مقالات الإسلاميين . تحقيق .محمد محيي الدين عبد الحميد .مكتبة النهضة المصرية .القاهرة ١٩٧٠م ج١ ص٢١١

[2]- القاضي عبد الجبار :فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .تحقيق .فؤاد سيد .الدار التونسية للنشر .تونس ١٩٧٤م ص٤٣٦ ، أبو الحسين الملطي :التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع .تحقيق .محمد زاهد الكوثري .مكتبة المثنى .بغداد ١٩٦٨م ص٣٧

ورفعت – كذلك – مقولة نفي التشبيه والتجسيم عن الله تعالى ، ولهم في ذلك مباحث – تسهب هذه الدراسة في شرحها – على قدر كبير من الأهمية والدقة والطرافة .

وكان هذا الفكر – أيضاً – هو أول من نادى بالوقوف أمام تيار الغاصبين والظالمين ، ولو كانوا حكاماً يمسكون برقاب العباد .

وكان هذا الفكر – أخيراً – هو أول من نادى بالشورى – الملزمة !! – في اختيار الحاكم ، ذلك في الوقت الذي رفعت فيه بعض الفرق الإسلامية الأخرى إسناد الحكم إلى أصحاب نسب أو مال أو عصبية ، مما جعل الفكر الاعتزالي أول من بشّر بالديمقراطية في عالمنا الإسلامي[1] . !!!

???????

شخصية هذه الدراسة :

هو النيسابوري : أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري ، من الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة ، وهو التلميذ الأول لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد .

وعنه – النيسابوري – يقول ابن المرتضى : إن الطبقة الثانية عشرة هم أصحاب قاضي القضاة ، منهم أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري ، وكان بغدادي المذهب ، فاختلف إلى القاضي فدرس عليه وقبل عنه أحسن القبول وصار من أصحابه ، وإليه انتهت الرياسة بعد قاضي القضاة ، انتقل إلى الري وتوفي فيها ، له تصانيف جيدة ، منها : ديوان الأصول .وابتدأ فيه بالجواهر والأعراض ، ثم بالتوحيد والعدل ، فاعترض في ذلك ، فجعل نسخة أخرى قدّم فيها الجلي .وكان القاضي يخاطبه بالشيخ ولا يخاطب بها غيره ، وله إليه مسائل كثيرة أجاب عنها .وقال الحاكم : وسمعت الشيخ أبا محمد عبد الله بن الحسين قال : كان له حلقة في نيسابور قبل خروجه إلى الري يجتمع فيها المتكلمون .وقال : سمعت غير واحد من مشايخنا يقول إن قاضي القضاة سئل أن يصنف كتاباً في فتاوى الكلام يُقرأ ويعلق كما هو في الفقه ، وكان

---

[1]- هذا ... مع علمنا بالفارق ، بل الفوارق ، بين الشورى والديمقراطية .

مشغولاً بغيره من التصانيف ، فأحال إلى أبي رشيد .. فصنف كتاب ديوان الأصول[1].

وعن أبي رشيد يقول الحاكم الجشمي : الطبقة الثانية عشرة : أصحاب قاضي القضاة أبي الحسن ، والذين قرأوا عليه وقرأوا على من في طبقته من علماء المتكلمين .ويحكى عن أبي سعد السمان[2].. قال :دوّخت البلاد ، فما دخلت بلداً أو ناحية إلا وفيها من أخذ عن قاضي القضاة أو تتلمذ له ، وأبو رشيد من متقدمي أصحاب القاضي ، وهوالشيخ أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري ، وكان بغدادي المذهب ، واختلف إلى مجلسه وهو يصنف ، فدرس عليه وقبل عنه أحسن قبول ، وصار من أصحابه ، وإليه انتهت الرياسة في المعتزلة من بعد قاضي القضاة ، وهو جذوة من ناره وغرفة من بحره ، خليفته في حياته القائم مقامه بعد وفاته ، وكان قاضي القضاة يخاطبه بالشيخ ولا يخاطب غيره به ، وله إليه مسائل كثيرة إجاب عنها .ولما عاد إلى نيسابور كان قريع دهره وفريد عصره ، ولما لم يقاومه أحد من المخالفين أزعج للخروج ، فخرج ولزم الري .. إلى أن توفي بها .وله كتب جمة وتصانيف كثيرة .وسمعت الشيخ أبا محمد قال :كان له حلقة بنيسابور قبل خروجه إلى الري ، يجتمع فيها المتكلمون .وسمعت غير واحد من مشايخنا يقول لن قاضي القضاة سُئل أن يصنف كتاباً في فتاوى الكلام يُقرأ ويعلق كما هو في الفقه ، وكان مشغولاً بغيره من التصانيف ، فأحال على أبي رشيد فصنّف " ديوان الأصول " وابتدأ بالجواهر والأعراض ثم بالتوحيد والعدل ، فلما سار إلى "جرجان" قيل له : لو

---

[1]- أحمد بن يحيى بن المرتضى : طبقات المعتزلة .تحقيق : سوسنة ديفلد .بيروت ١٩٦١م ص١١٦ .القاضي عبد الجبار : المنية والأمل .تحقيق د. عصام الدين محمد .دار المعرفة الجامعية .الإسكندرية ١٩٨٥م ص٩٨، ٩٧ .د. معن زياده :مقدمة كتاب " المسائل في الخلاف " لأبي رشيد .ص ٦ . معجم أعلام الفكر الإنساني .تصدير د.ابراهيم بيومي مدكور .الهيئة العامة للكتاب .مصر ١٩٨٤م مج١ ص٣٨٥ : ٣٨٨

[2]- هو إسماعيل بن على بن الحسين بن محمد بن رجويه الرازي .انظر: ابن قاسم البلخي :فصل الاعتزال وطبقات المعتزلة .الدار التونسية للنشر .تونس ١٩٧٤م

ابتدأت بالجلي لكان أصلح .فصنف نسخة أخرى ، ابتدأ بالتوحيد والعدل وأخّر الكلام في الدقيق .فالنسخة الأولى هي الرازية والثانية هي الجرجانية[١] .

وكان أبو رشيد تلميذاً مقدماً لعمرو بن حمدان ، وذلك في خراسان ، أيام كان معتنقاً للمذهب الاعتزالي البغدادي ، ثم انتقل إلى الري فدرس على يد قاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار ليكون بصري المذهب .

ثم إن " قاضي القضاة وتلامذته تأثروا بسعة اطلاعه وحدة ذهنه ، ووثقوا بإخلاصه للمدرسة البصرية التي اعتنقها على يد القاضي ، فوكلوا إليه أمر الحلقة الدراسية في شيخوخة القاضي وبعد وفاته في عام ٤١٥هـ ، وكان النيسابوري آخر أعلام المدرسة الكبار فعلاً "[٢] .

وأما عن تلاميذ أبي رشيد ، فنعلم منهم : أبا سعد السمان .هذا .. ولا تتفق مصادر التأريخ لعلم الكلام على يوم مولد أبي رشيد ، لكنه – من خلال هذه المصادر – قد توفي حوالي سنة ٤٠٠هـ ، لكن هذا التاريخ موضع شك ،إذ أنه من المعروف أن أبا رشيد قد تولى رياسة مدرسة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، ومن الثابت تاريخيا أن القاضي عبد الجبار قد توفي سنة ٤١٥هـ[٣] .

ولأبي رشيد النيسابوري عدد من الكتب .. هي :

كتاب النقض على أصحاب الطبائع

كتاب الجزء

كتاب زيادات الشرح

كتاب التذكرة

كتاب المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين

كتاب ديوان الأصول

---

[١]- القاضي عبد الجبار :المغني والأمل .ص٩٨،٩٧ .أبو القاسم البلخي :فضل الاعتزال. ص٣٧٢ .د.معن زيادة : التقديم لكتاب المسائل في الخلاف لأبي رشيد .ص٦

د.معن زيادة :التقديم لكتاب المسائل في الخلاف لأبي رشيد .ص٧

[٢]- د.عصام الدين محمد :التقديم لكتاب المغني والأمل للقاضي عبد الجبار .ص هـ

كتاب مسائل الخلاف بين المعتزلة والمشبهة والمجبرة والخوارج والمرجئة .

وقد فُقدت معظم هذه الكتب – شأن معظم كتب المعتزلة – سوى كتابي المسائل في الخلاف وديوان الأصول .

ولسنا نجد خلافاً بين الدارسين حول صحة نسبة كتاب المسائل في الخلاف لأبي رشيد ، ذلك الكتاب الذي حفظه لنا أحد رجالات الزيدية .وسوف نعتمد على هذا الكتاب في دراستنا للجوانب الطبيعية والإنسانية عند أبي رشيد .

أما كتاب ديوان الأصول ، فنجد الدكتور معن زيادة أثناء تقديمه لكتاب المسائل يذهب إلى القول بأن كتاب الديوان تكملة لكتاب أبي رشيد زيادات الشرح[1] .

هذا .. ولم يمدنا الدكتور معن زيادة بالدليل الكافي – في رأينا – على ما يذهب إليه .

بينما يذهب الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة إلى القول بصحة نسبة الكتاب إلى أبي رشيد كتاباً قائماً بذاته ، مقدماً لنا عدداً من البراهين والأدلة التي نخلص منها إلى معرفة أن كتاب الديوان هو " لأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري رئيس المعتزلة بعد القاضي ، ولعله ربما يكون هو الكتاب الذي سُئل القاضي أن يصنفه ، فلم يتسع له وقته ، فأحال ذلك على أبي رشيد "[2] .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول شخصية معتزلية لها موقعها المتميز على خارطة المدرسة الاعتزالية ، ولم يسبق أن دُرست هذه الشخصية قبل هذا البحث المتواضع ، مما يجعله أول محاولة لدراسة فكر أبي رشيد النيسابوري رئيس المعتزلة .حيث نعلم أن أبا رشيد قد كان يخلف القاضي عبد الجبار – أعظم شخصية اعتزالية – في مرضه ، ثم تولى أبو رشيد رئاسة المدرسة بعد وفاته .

---

[1]- د.معن زيادة :التقديم لكتاب المسائل في الخلاف لأبي رشيد .ص٨ .

[2]- د.محمد عبد الهادي أبو ريدة :التقديم لكتاب ديوان الأصول لأبي رشيد .دار الكتب. القاهرة ١٩٦٩م ص٣٨ ، ٣٩ ، ولمزيد عن قضية هذا الكتاب .. انظر :د.أبو ريدة :التقديم لكتاب ديوان الأصول لأبي رشيد .ص٥ :٣٩

كما أن آراء أبي رشيد في التوحيد والعدل ، والتي تتمثل في كتابه ديوان الأصول ، تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ، ذلك لأنها تسد الفراغ الذي قد كان قائماً بسبب فقدان الأجزاء الأولى من موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار المغني في أبواب التوحيد والعدل .

كما أن أبا رشيد يعتبر آخر المدرسة الاعتزالية التي عبرت عن فكر المعتزلة تعبيراً اعتزالياً خالصاً ، قبل أن تشتد على المعتزلة الهجمات[1] وتقسو عليهم السلطة السياسية الحاكمة ، فيجبرهم ذلك كله إلى اللجوء إلى الشيعة - خاصة الزيدية - فيصبح الاعتزال شيعياً - في مواضع - ويصبح التشيع معتزلياً - في مواضع - .

???????

تقسيم البحث :

تشتمل هذه الدراسة على قسمين اثنين ، فالقسم الأول يشتمل على فصلين ، والقسم الثاني يشتمل على ثلاثة فصول :

أما القسم الأول : فيدور - بوجه عام - حول الأسس الفلسفية لنشأة المعتزلة .

ففصله الأول يتناول - بالتفصيل - الجذور الأولى للفكر الاعتزالي قبل أن يصبح فكراً عملياً ذا أصول ونظريات ، متضمناً ذلك الفصل توضيحات مسهبة حول بيان أسباب ظهور فكرة الجبر في التاريخ الإسلامي ، موضحاً أن هذه الفكرة أفرزتها عوامل سياسية بأسلوب تبريري .

كما يعرض هذا الفصل لثلاث شخصيات إسلامية قديمة بشّرت بالفكر الاعتزالي، متمثلاً في القول بحرية الإرادة الإنسانية ، ضد ما كان يراد ترويجه وقتها من القول

---

[1]- نقرأ في ذلك كتاب للكعبية غير الصحيحة سواء في التعامل مع المخالف في الرأي ، أو في تجييش المشاعر عبر توظيف النصوص المقدسة بطريقة انتقائية نفعية : رجوع مالك بن أنس وبعض فقهاء المدينة والشافعي عن قبول شهادة المعتزلي!!. ووصف أبي يوسف المعتزلة بالزندقة !!. ووصية محمد بن الحسن لمن صلى وراء المعتزلي بأن يعيد صلاته !!. وطرد الأصمعي الجاحظ من مجلسه وتقنيعه بنعله وقوله " نعم قباع المعتزلي النعل "!!. وقول البغدادي بأن المعتزلي لا تجوز الصلاة عليه ،وبأن دماء المعتزله وأموالهم حلال للمسلمين ، وليس على قاتل المعتزلي قود ولا دية ولا كفاره ، بل لعائله عند الله القربة والزلفى !! انظر: رهدي جار الله: المعتزله. مطبعة مصر. القاهره ،١٩٤٦م ص١٩٠ ، ١٩١

بجبرية الإنسان ، إذ اعتبرت هذه الشخصيات الثلاث ذلك القول مدخلاً للقول بالجبر التبريري لبني أمية .

كما يتناول هذا الفصل الروايات المختلفة في بيان علة تسمية المعتزلة بذلك المسمى،وذلك من ناحية نقدية أكثر مما هو من ناحية تأريخية،مبيناً أن لكل رواية من هذه الروايات جانباً من الصواب يستند إليه ،لنخلص من ذلك كله إلى إفساح المجال أمام كل هذه الآراء طالما التقت بعيداً عن وصف المعتزلة بما هم منه بريئون .

ويعرض هذا الفصل – كذلك – لفرق المعتزلة التي أجمعت عليها كتب الفرق كلها ، وذلك بشئ من الإيجاز ، ضارباً صفحاً عن الفرق التي تذكرها بعض المصادر ولا تذكرها مصادر أخرى .

كما يعرض هذا الفصل لمفهوم العقل عند المعتزلة – بوجه عام – وعند أبي رشيد – بوجه خاص – مفنداً مقولة البعض من خصوم المعتزلة بأن تقديم المعتزلة للعقل على النقل إنما هو تقديم تشريف ! بينما هو – عند المعتزلة – تقديم معرفي ، أو هو مجرد تقديم أداة ، مما يستوجب على الباحث التعرض لموقف المعتزلة – وأبي رشيد – من مصدري التشريع في الإسلام: القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وكذلك بيان تقسيم المعتزلة للأدلة إلى : عقلية وسمعية .

أما الفصل الثاني فيدور حول مدرستي البصرة وبغداد ، وفيه نتناول الدواعي التي أوجبت هذا الخلاف بين المدرستين الكبيرتين ، كما يبين هذا الفصل صور هذا الخلاف ذاهباً إلى الاعتقاد بأن الخلاف قد كان في الفروع ولم يكن في الأصول ، تأسيساً على إجماع المعتزلة على القول بالأصول الخمسة ، مبيناً قول القائلين بـ " فرعية " هذا الخلاف ، وقول القائلين بغير ذلك ، كما أن هذا الفصل يعرض لبعض شخصيات المدرستين ، فنعرض لشخصيات من مدرسة البصرة ، ولشخصيات من مدرسة بغداد .

والقسم الثاني : يدور حول الآراء الكلامية والفلسفية لأبي رشيد النيسابوري ، بمعنى أن هذا القسم يدرس الله تعالى والكون والإنسان .

فيدور الفصل الأول منه حول مشكلة الإلهيات في فكر أبي رشيد ، مبيناً كيف ارتبط البحث عنده في الذات والصفات بالبحث في قضية تنزيه الله تعالى .

ويتعرض هذا الفصل لبيان مفهوم العقل عند أبي رشيد ، وقوله بالدلالات المعرفية الأربع .. وهي : العقل ، والكتاب ، والسنة ، والإجماع .

ويتعرض هذا الفصل لنفي أبي رشيد التقليد وسيلةً للمعرفة – بوجه عام – ومعرفة الله تعالى – بوجه خاص – ليتبين لنا كيف نفى أبو رشيد التقليد وسيلة للمعرفة ، بكل مستويات التقليد : تقليد الأكثري ، أو تقليد الأصلح ، ليخلص من ذلك كله إلى القول بأن المعرفة الصحيحة سبيلها الوحيد هو النظر المولّد للعلم ، وعلامات النظر الصحيح سكون النفس واطمئنانها .

ويعرض هذا الفصل للكلام في المقدمات الأساسية التي تعتبر عند أبي رشيد مدخلاً للكلام في وجود الخالق – سبحانه – وذلك كله قبل الكلام في صفات الخالق إثباتاً ونفياً .وهذه المقدمات أربع مقدمات ، تُعرف عند أبي رشيد بالدعاوى الأربع ، وسوف نعرض لكل دعوى بإيجاز ، لأن تفصيل ذلك سيكون في موضعه في الفصل الثاني من هذا القسم .

والفصل الثاني من هذا القسم يتعرض بالبحث والدراسة للمشكلة الطبيعية عند أبي رشيد ، مبيناً أن الاتساق الفكري عند أبي رشيد – باعتباره مفكراً مسلماً – أدّاه إلى الربط بين أفكاره الفيزيقية وأفكاره الميتافيزيقية .

وفي هذا الفصل سوف نعرض بالدراسة للكلام في بيان حدوث الأجسام ، من خلال القول – تفصيلاً – بالدعاوى الأربع ، وسوف يتضح من دراستنا لهذه الدعاوى أنها ستكون مدخلاً للقول بحدوث العالم عند أبي رشيد .

ويدرس هذا الفصل العالم الطبيعي بجواهره وأعراضه ، فنعرّف الجوهر وكيفية إدراكه ، ثم يدرس شيئية المعدوم ، موضحاً كيف أن هذه القضية تعتبر من أهم القضايا الكلامية على المستوى الفيزيقي والميتافيزيقي ، وذلك لارتباطها بجانب عقائدي : وهو تنزيه الله تعالى عن التغير أو التعلق بالمتغير الحادث .

كما يدرس هذا الفصل الخلاء والملاء ، وكيف ينحاز أبو رشيد إلى القول بوجود الخلاء في العالم .

وفي قسم الأعراض يعرض هذا الفصل لبيان ملحقات العرض : مثل التماثل والاختلاف والعدم .

كما يعرض هذا الفصل لقضية الطبائع ، مبيناً كيف يرفض أبو رشيد القول بالطبائع ، وبيان الجانب العقائدي لموقفه هذا .

ويعرض هذا الفصل لقضية اللغة وأصول بداياتها : هل هي توفيقية عرفية ، أم أنها توقيفية إلزامية ؟ وكيف انحاز أبو رشيد إلى القول بأن ابتداء اللغة توفيقي عرفي، ومدى ارتباط هذا المذهب بقضية خلق القرآن الكريم .

ثم يعرض هذا الفصل لمشكلة الحركة والسكون ، ومشكلة شكل الأرض : هل هي كرية أم مسطحة ، وهل هي ساكنة أم لا ؟ وإذا كانت ساكنة فما علة سكونها ؟!!

أما الفصل الثالث : فيبحث في المشكلة الإنسانية عند أبي رشيد ، فيتناول مفهوم البنية وعلاقتها بالقدرة الإنسانية الحادثة ،وذلك من خلال تناول قضايا الحياة والموت، وعلاقة ذلك كله بالبدن ، وقضية القدرة الإنسانية وعلاقتها بالعدل الإلهي ، وكذلك علاقة القدرة الإنسانية بالفعل المباشر والفعل غير المباشر ، وهذه مسألة أفاض في الكلام فيها البغداديون .كما يعرض هذا الفصل لقضايا العجز والقدرة ، وقضايا المنع والممنوع ، وعلاقة ذلك كله بالفعل الإنساني ، وكذلك قدرة الإنسان على الأخذ والترك ، مع إمكان خلوه منهما معاً ، وعلاقة ذلك الأمر بالاختيار الإنساني .

ثم نعرض في هذا الفصل لدراسة العلوم والاعتقادات : فندرس قضايا العلم ووسائله ، وكيف أن التقليد ليس طريقاً للعلم ، وندرس – كذلك – قضية العلم المكتسب ، وعلاقته بجانب الاضطرار ، وعلاقة الكلام بالمعرفة ، وعلاقتهما معاً بالعقيدة ، وكيف أن معرفة الله تعالى قديماً ليست نتيجة عن معرفته تعالى خالقاً للأشياء ، وكذلك ندرس قضية الشك وعلاقته بالظن والاعتقاد .

ثم يدرس هذا الفصل قضية النظر والاستدلال ، وأن النظر لا بد وأن يؤدي إلى توليد العلم ، وشروط صحة هذا النظر .

كما يدرس هذا الفصل قضية الإرادة والشهوة ، فيدرس مسألة المريد ، وعلاقتها بفعل الإرادة ، ويدرس كذلك الله تعالى وعلاقته بالإرادة الحادثة .ويدرس كذلك الإرادة وعلاقتها بوقت المراد : هل هي قبل وقت المراد أم معه ؟

وفي الختام خاتمة موجزة تبين النتائج التي توصلنا إليها عبر صفحات هذه الدراسة .

??????????